العلاقات العراقية الفارسية

د. رجاء حسين حسني الخطاب

كلية الآداب - جامعة بغداد

قسم التاريخ

ادى بسط العثمانيين لنفوذهم على العراق الى ان يصبح موضع صراع بينهم وبين الصفويين دونما اعتبار لارادة سكان العراق وقد اخذ هذا الصراع شكل حروب طويلة كان يعقبها باستمرار توصل الطرفين الى عقد معاهدة واتفاق وكثيرا ما كان يهمل العمل ببنوده بمجرد الانتهاء من عقده واحد ابرز هذه المعاهدات معاهدة ارضروم الثانية التي عقدت سنة ١٨٤٧م بوساطة كل من روسيا وبريطانيا[١] لتسوية الخلافات والمنازعات بين الطرفين وبموجب هذه المعاهدة وضعت القواعد الاساسية لتثبيت الحدود العثمانية ـ الايرانية وبموجبها تم اعتراف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الايرانية التامة على المحمرة وميناءها وعلى جزيرة الخضر والمرسى وعلى الاراضي الواقعة على الجهة الشرقية من شط العرب التي كانت تحت تصرف العشائر المعترف بها بأنها تابعة لايران . كما اصبح للمراكب الايرانية حق الملاحة في شط العرب بحرية كاملة وذلك من مصب شط العرب في البحر الى منطقة اتصال حدود الفريقين[٢].

---

(١) حسين محمد القهواتي ، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩ ـ ١٩١٤ (بغداد ـ ١٩٨٠) ص ٧٥ ، عادل امين خاكي ، الجرف القاري العراقي في القانون الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى جامعة بغداد في آذار ١٩٧٠ ، ص ١٢٩ وسأرمز له عادل امين خاكي ، الجرف القاري ، جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى جامعة بغداد في آيار ١٩٧٥ ص ٣٩ ، عباس عبود عباس ، ازمة شط العرب ، (بيروت ـ ١٩٧٣) ص ١٢٢ ـ ١٢٥ .

(٢) عادل امين خاكي ، الجرف القاري ص ١٣٠ ، خالدة رشيد السعدون ، تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وايران ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد في تشرين الثاني ١٩٧٠ ، غير منشورة ، ص ٣٦ وسأرمز له خالدة رشيد السعدون ، تحليل العوامل ، علي نعمة الحلو ، المحمرة مدينة وامارة عربية ، (بغداد ـ ١٩٧٢) ص ـ ٥٦ .

ثم اجرى تخطيط نهائي للحدود البرية بموجب بروتوكول القسطنطينية الموقع عليه في الاستانة سنة ١٩١٣ وبمقتضى ذلك البروتوكول عينت لجنة لتحديد الحدود في سنة ١٩١٤ ، ومهامها تثبيت الحدود العثمانية ــ الايرانية من الجنوب حتى الشمال ..

ولقد اصبح شط العرب بمقتضى التحديد المذكور في سيادة الدولة العثمانية[٣] ومن ثم سيادة الدولة العراقية باعتبارها وارثة للدولة العثمانية في الاراضي المشكلة من ولايات البصرة وبغداد والموصل .

نقضت الحكومة الايرانية بعد الحرب العالمية الاولى معاهدة أرضروم الثانية ولم تعترف ببروتوكول القسطنطينية ولا بمحاضر لجنة تثبيت الحدود لسنة ١٩١٤ ، كما لم تعترف بالدولة العراقية منذ تأسيسها فى ٢٣ آب ١٩٢١ حتى آب ١٩٢٨[٤] .

واستمرت الحكومة الايرانية على موقفها هذا حتى تم اعترافها بالدولة العراقية في سنة ١٩٢٩ ، كما تم عقد اتفاقية بين الطرفين في ١١ آب من السنة نفسها[٥] على ان هذا الاعتراف لم يلغ اطماعها فقد طالبت في مناسبات متعددة باعادة النظر في تخطيط الحدود من جهة شط العرب خاصة بشكل يتفق ومصالحها . وفي الثاني والعشرين من نيسان ١٩٣٢

---

(٤) من سجلات المجلس الوطني ، محاضر مجلس النواب ، محضر الجلسة الثانية والعشرين من الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب في ١ آب ١٩٢٨ . ذكر رئيس وزراء الحكومة العراقية ووزير خارجيتها عبدالمحسن السعدون بأن الحكومة الايرانية لم تعترف بالحكومة العراقية بالرغم من وجود الممثل السياسي ــ الايراني .

(٥) من سجلات القصر الجمهوري سجل خطب العرش ــ نص خطاب الملك فيصل الاول في مجلس الاعيان في الاجتماع الاعتيادي الخامس في الجلسة المشتركة لمجلس الامة في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ ، جريدة الوقائع العراقية ، ملحق بالعدد ٨٠٩ ، الصادر في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، نص خطاب العرش ، لطفي جعفر فرج ، عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، (بغداد ــ ١٩٧١) ، ص ٣١٠ .

أبدت الحكومة الايرانية للوفد العراقي الذي رافق الملك فيصل الأول في زيارته لايران عن رغبتها في جعل الحد الفاصل بين المملكتين من جهة الشط خط التالوك كما ان الحكومة الايرانية اظهرت الرغبة نفسها عند التصويت لقبول العراق عضوا في عصبة الامم[٦] .

ازدادت الانتهاكات الايرانية على الحدود العراقية بعد دخوله في عصبة الامم . أعقبها تصريح ايران بعدم الاعتراف بخط الحدود المثبت في محاظر لجنة الحدود في سنة ١٩١٤ وتلا ذلك تصرف في شط العرب واضطراب الامن على طول الحدود العراقية الايرانية[٧] . وكان واضحا ان هذه الانتهاكات تتصاعد مع نمو القوة الايرانية ، فقد ذكر رئيس اركان الجيش العراقي في ٩ آيار ١٩٣٤ خلال جولته في الحدود الشرقية بين خانقين وبنجوين ان الايرانيين حشدوا قوة غير يسيرة في حدود قضاء حلبجة أقاموها في نوسود وهانة كرملة ومريوان ويانة وقد احتلت الربايا الامامية لهذه القوات معظم الروابي التي يمر بها خط الحدود[٨] .

كما اكدت الحكومة الايرانية عزمها على تقوية جيشها والوصول به الى ثمانين الف مقاتل في وقت السلم[٩] . مما ادى الى تعقد المشاكل على الحدود العراقية الايرانية مما اخطر الحكومة العراقية الى تقديم طلبها المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ الى مجلس عصبة الامم للنظر في ايجاد

---

(٦) محضر الجلسة السابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٣٧ انظر خطاب وزير الخارجية توفيق السويدي ص ١٧١ ، خالد العزي ، شط العرب في مجرى التاريخ والسياسة والقانون ، (بغداد ـ ١٩٧٣) ، ص ٢٤ .

(٧) محضر الجلسة السابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٣٧ انظر خطاب وزير الخارجية توفيق السويدي ، ص ١٧١ .

(٨) المركز الوطني لحفظ الوثائق ، تسلسل الملف ١٦٠٤ ، رقم الوثيقة (١٣) كتاب صادر من وزارة الدفاع ، ديوان الوزارة برقم ١٢٠٢٦ وبتاريخ ٢٩ آيار ١٩٣٤ وبتوقيع وكيل وزير الدفاع وموجه الى سكرتارية مجلس الوزراء ببغداد عن موقف ايران وقوة الجيش الايراني .

(٩) ت . م ، تسلسل الملف ١٦٠٤ ، رقم الوثيقة (١٣) .

حل وفق ميثاق العصبة[١٠] .

وقد ابدى كل من الطرفين وجهات نظره لدى مجلس العصبة فقرر المجلس احالة القضية لممثل عصبة الامم للاتصال بالفريقين المتنازعين فاشار ممثل العصبة على الجانبين بالمفاوضة المباشرة وفعلا سافر الوفد العراقي الى ايران في ١٩٣٥ واتضح ان من اهم مطاليب ايران هو الاشتراك بملكية شط العرب وادارته او جعل الساحل الايسر وجزره لايران والساحل الايمن وجزره للعراق وان يبقى الشط مسكوتا عنه[١١] . ولقد حصلت تجاوزات على الحدود العراقية الايرانية في أيلول ١٩٣٥ من قبل عصابة ايرانية على ناحية بنجوين بايعاز من الضابط الايراني الموجود في مخفر بوره رش[١٢] .

جاءت هذه التجاوزات في وقت اصبح فيه العراق هو الاخر قويا خاصة بعد تعزيز الوحدة الداخلية وتنامي الوعي الوطني والقومي والالتفاف الشعبي حول الجيش وتحمسه لتدعيم بناء القوة الجوية[١٣] . وسعى العراق لمقاومة اغتصاب فلسطين وعمله على استقلال سوريا[١٤] وظهور بوادر

(١٠) من سجلات المجلس الوطني ، مكتبة المجلس النيابي ، محاضر مجلس النواب ، محضر الجلسة الثانية من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤ لمجلس النواب المنعقد في ٣ كانون الثاني ١٩٣٥ ، انظر راي الشيخ احمد الداود نائب بغداد ، انظر ايضا راي وزير الدفاع جميل المدفعي .

(١١) محضر الجلسة السابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٣٧ انظر خطاب توفيق السويدي وزير الخارجية ص ١٧١ .

(١٢) المركز الوطني لحفظ الوثائق تسلسل الملف ١٦٣٧ و . ع ، كتاب سري صادر عن وزارة الدفاع ، دائرة الاركان الحربية برقم ٢٢٥ وبتاريخ ١٩-٩-١٩٣٥ ، سري ملخص الاستخبارات للنصف الاول من شهر ايلول لسنة ١٩٣٥ ، رقم الوثيقة ١٣٧ .

(١٣) رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي دوره السياسي من سنة ١٩٢١ — ١٩٤١ ، (بغداد — ١٩٧٩) نص ٦٩ وسارمز له رجاء حسين حسني الخطاب تأسيس الجيش العراقي .

(١٤) ن . م ، ص ٣٤٧ .

العمل الوحدوي واتساع قاعدته في الجيش والشعب . في هذه الاثناء اخذ الموقف الايراني شكل دعاية ضد قانون التجنيد الاجباري العراقي وتشجيع القبائل الحدودية للوقوف ضده[١٥] .

وفي هذه الاثناء حصل تطور مهم في الاوضاع الداخلية للعراق كان له أثره على السياسة العربية والدولية للعراق ذلك هو انقلاب بكر صدقي في ٢٩-١٠-١٩٣٦ حيث ذكر جي . دبليو . ريردن ان ايران تحاول الاستفادة من الفوضى السائدة في العراق بسبب انقلاب بكر صدقي في تقوية موقعها بحجة النزاع الايراني - العراقي حول الحدود(٤) . هذا مع العلم بأن بكر صدقي لعب دورا في تمزيق الوحدة الداخلية وسعى الى ابعاد العراق عن الروابط والافكار العربية حيث شهد عهده اعطاء تنازلات في المفاوضات مع ايران لعقد معاهدة ١٩٣٧ تمثلت في الاعتراف لها بمساحات مائية في نقطتين على شط العرب وهو ما لم تكن ايران قد طالبت به في مفاوضاتها السابقة[١٦] . وتوقيع ميثاق سعد آباد في ٨ تموز ١٩٣٧[١٧] .

استمرت المفاوضات العراقية الايرانية وفي اوائل سنة ١٩٣٦ زار العراق الوفد الايراني واظهرت الجبهة العراقية موافقتها على تخصيص مرسي تجاه عبادان بطول أربعة كيلومترات وبعرض يقدره اهل الخبرة على ان لا يزيد على ربع عرض الشط لقاء اعتراف ايران بالحدود العراقية جميعها الا ان الحكومة الايرانية اوضحت ان مصالحها في الشط تستلزم ان يكون الطول اربعة اميال والعرض خط التالوك وفي ٢٢ حزيران ١٩٣٦

---

(١٥) المركز الوطني لحفظ الوثائق ، تسلسل الملف ١٦٣٧ و . ع ، كتاب سري صادر عن وزارة الدفاع ، دائرة الاركان الحربية برقم ٢٢٥ وبتاريخ ١٩-٩-١٩٣٥ ، سري ملخص الاستخبارات للنصف الاول من شهر ايلول لسنة ١٩٣٥ وموضوع التقرير بث الدعايات المضرة ضد التجنيد ، رقم الوثيقة ١٣٧ .

(١٦) رجاء حسين حسني الخطاب ز ، تاسيس الجيش العراقي ، ص ١٧٥

(١٧) ن . م . ص ١٧٧ .

طلبت الحكومة العراقية رأي الحكومة الايرانية على اساس الاعتراف بالحدود مع تخصيص مرسى يكفي لحاجة عبادان وتأليف لجنة للملاحة فأظهرت الحكومة الايرانية استعدادها لحل الخلاف وتأليف لجنة ملاحة على ان تكون ذات علاقة بأدارة شط العرب وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٦ طلبت الحكومة العراقية من الحكومة الايرانية ان تعترف ببروتوكول الحدود لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات ١٩١٤ لقاء تخصيص مرسى لها تجاه عبادان طوله اربعة اميال وعرضه خط التالوك مع عقد اتفاقية للملاحة وصيانة الشط ومنع التهريب فاجابت الحكومة الايرانية الموافقة على الاسس التي قدمتها الحكومة العراقية وقد اعتبر هذا أساسا لتسوية قضية الحدود والمفاوضات[١٨] . خلال مرحلة المفاوضات قامت الحكومة الايرانية في شهر آيار بتشييد مخفرين في سردشت وكاني دزان على بعد (٥٠٠) خطوة عند الحدود العراقية والمسافة الموجود بين المخفرين عشرين دقيقة[١٩] كما قامت حركة تمرد في الاحواز ضد الحكومة الايرانية مما دفع الحكومة الى سحب جنودها المرابطين على حدود خوزستان وارسالهم الى الاحواز لقمع هذا التمرد[٢٠] ، مما ادى الى تعقد قضية الخلاف بين العراق وايران كما أشار باقر الشبيبي الذي استنكر موقف ايران تجاه الاحواز وبين أن الاحواز امارة عربية وان اكثرية

---

(١٨) محضر الجلسة السابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٣٧ ، انظر خطاب توفيق السويدي وزير الخارجية ، ص ١٧٢ .

(١٩) من سجلات وزارة الدفاع ، دائرة الاركان الحربية ، كتاب سري برقم ٥٥ / س وبتاريخ ١٧ـ٥ـ١٩٣٦ ، ملخص الاستخبارات للنصف الاول لشهر آيار ١٩٣٨ بموضوع اخبار الحدود الايرانية ، المركز الوطني لحفظ الوثائق ، تسلسل الملف ١٦٣٨ و . ع ، رقم الوثيقة (٥٥) ذكرت نفس الكتاب الانف الذكر .

(٢٠) من سجلات وزارة الدفاع ، دائرة الاركان الحربية ، كتاب سري برقم ٥٥/ س وبتاريخ ١٧ـ٥ـ١٩٣٦ ، ملخص الاستخبارات للنصف الاول لشهر آيار ١٩٣٦ بموضوع اخبار الحدود الايرانية .

سكانها من العرب ثم بين ان هؤلاء العرب هم من بقية الفاتحين فهم اذن من مفاخر الامة العربية الا ان الحدود الوهمية فصلتهم عن اخوانهم العرب وجعلتهم من رعايا الحكومة الايرانية[٢١] .

قامت الحكومة الايرانية ببناء مخفر في قرية تازان على الحدود العراقية في تشرين الاول ١٩٣٦ ، كما قامت الحكومة الايرانية بتعزيز قوات مخافرها الحدودية الواقعة على الحدود العراقية من مخفر سر قلعة حتى مخفر النفط الشاهي[٢٢] .

كان واضحا ان الهدف من قيام الحكومة الايرانية بهذه التعزيزات على الحدود العراقية والضغط على الحكومة العراقية لاستعجالها في توقيع الاتفاق والموافقة على المعاهدة العراقية ـ الايرانية وفعلا عرضت لائحة قانون تصديق الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران من قبل لجنة الشؤون الخارجية[٢٣] . وجوبهت هذه اللائحة بمعارضة شديدة من قبل النواب المعارضين ومنهم عبدالمهدي الذي صوت ضدها وأكد على ان في المعاهدة غمطا لحقوق العراق[٢٤] . كما أشار رستم حيدر الذي عارض المعاهدة هو الاخر الى ان ايران طالبت بمرفأ لعبادان . لا يتجاوز الكيلومتر او كيلومترين ثم بعد ذلك حصلت مذكرات كثيرة فقيل لا بأس من ان تكون المسافة اربعة كيلو مترات على ان يكون العرض ممتدا الى خط

---

(٢١) من سجلات المجلس الوطني ، مكتبة المجلس النيابي ، محضر الجلسة الرابعة والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب المنعقد في ٢٣ شباط ١٩٣٦ .

(٢٢) المركز الوطني لحفظ الوثائق ، تسلسل الملف ١٦٣٨ و . ع ، كتاب سري صادر من دائرة الاركان الحربية برقم ١٠٥ /س وبتاريخ ١٥ـ١٠ـ١٩٣٦ ، ملخص الاستخبارات للنصف الاول لشهر تشرين الاول ١٩٣٦ ، رقم الوثيقة ١٢٩ .

(٢٣) محضر الجلسة السابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٣٧ ، ص ١٧٠ـ١٨٤ .

(٢٤) محضر الجلسة السابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٣٧ ، ص ١٧٢ .

التالوك ثم يشير الى سفر ناجي الاصيل وزير خارجية حكومة انقلاب بكر صدقي الى طهران والذي توصل الى منح ايران ما يقارب السبعة كيلومترات في الشط واعتبر التالوك حدا فاصلا بين الفريقين اي ان وزير الخارجية استسلم مع الاسف لمطاليب ايران وان استسلامه كان مجحفا بحقوق العراق الوطنية(٢٥) .

واشار طه الهاشمي الى وجود مذكرة من قبل حكومة ايران وهي محفوظة في وزارة الخارجية تطالب ايران بها الاشتراك بشط العرب على أساس المناصفة اي ان الحفارات والمباني والموظفين تكون مشتركة وعلى أن يكون المدير في ستة اشهر ايرانيا وفي ستة اشهر عراقيا والاجتماع يكون في المحمرة وفي البصرة مناوبة لذلك طالب بتأجيل البحث في هذه المعاهدة(٢٦) .

كما استنكر بعض النواب الاخرين الموافقة على هذه المعاهدة لانها مخلة بمصالح البلاد وليس لها اي مبرر وطني كما بينوا ان الشعب بهيئاته وطبقاته كافة يقف بوجه الطامعين باملاكه وكيانه كما بينوا ان الدستور لا يسوغ اقتطاع جزء من جسم المملكة(٢٧) . التي احتوت السيطرة على منفذ العراق البحري واشراك الغير في سيادته والهيمنة على ما يتمتع به من حقوق اقتصادية وسياسية وعسكرية(٢٨) .

وبعد مناقشات طويلة قبلت اللائحة بالاكثرية وكان من اهم المعارضين

---

(٢٥) محضر الجلسة السابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٣٧ ، ص ــ ١٧٣ .

(٢٦) ن . م . ، ص ١٧٥ .

(٢٧) القانون الاساسي العراقي وقانون تعديل القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥ ، مطبعة الحكومة ، (بغداد ــ ١٩٣٧) ، ص ١ .
ان نص المادة الثانية من القانون الاساسي العراقي « العراق ذات سيادة مستقلة حرة ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابي » .

(٢٨) محضر الجلسة السابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٣٧ ، ص ١٨٢ راي صادق البصام .

لهـذه المعاهـدة .

حمدي الباجةجي ـ بغداد

رستم حيدر ـ الديوانية

صادق البصام ـ الكوت

طه الهاشمي ـ

عباس مهدي ـ بغداد

عبدالمهدي ـ المنتفك

عبدالغفور البدوي ـ الكوت

عبدالوهاب محمود ـ العمارة

محمد مهدي كبة ـ بغداد[٢٩] .

أما اهم ما جاء في هذه المعاهدة من بنود فهي :ـ

المادة الاولى يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية بأستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة وثائـق مشروعة وعلى أنهما ملزمان بمراعاتها .

أ ـ البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية ـ الايرانية والموقـع عليه في الاستانة بتأريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ .

ب ـ محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ .[٣٠]

---

(٢٩) ن . م . ، ص ١٨٤ .

(٣٠) من سجلات القصر الجمهوري ، ملف معاهدة الحدود بين مملكة العـراق وامبراطورية ايران الموقعة في ٤ تموز ١٩٣٧ بتوقيع من الدكتور ناجـي الاصيل وزير الخارجية عن الجانب العراقي وسميعي من الجانب الايراني، الوقائع العراقية ، العدد ١٦١٥ بتاريخ ٢٢ـ٣ـ١٩٣٨ ، ص ٧٠٤ ، من سجلات المجلس الوطني ، مكتبة المجلس النيابي ، تقرير عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ المرفوع الى رئيس مجلس النواب برقم ٨١٠ وبتاريخ ٢٤ـ٥ـ١٩٣٨ .

المادة الرابعة : تطبيق الاحكام التالية على شط العرب أبتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين الى النهر المذكور حتى عرض البحر :ـ

أ ـ يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد المجباة من قبيل أجور للخدمات المؤداةوتخصص فقط لتسديد ـ بصورة عادلة ـ كلفة صيانة او تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة . وتقدر العوائد على اساس الحمولة الرسمية للسفن او مقدار انغطاسها او على كليهما معا :

ب ـ يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الاخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين .

ج ـ ان هذه الحالة اي اتباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة وتارة التالوك او وسط المياه مما لايؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله [٣١] .وهذا يعني ان شط العرب يبلغ طوله من النقطة التي يلتقي بها دجلة والفرات حتى مصبه في الخليج العربي حوالي (٢٠٤) كيلو متر خاضع كله للسيادة العراقية عدا (١٤) كيلو متر فقط وهي سبعة كيلومترات امام ميناء المحمرة تنازلت عنها الدولة العثمانية لايران بموجب بروتوكول القسطنطينة لعام ١٩١٣ ، وتمر الحدود فيها في منتصف الشط ثم تعود بعد ذلك لتسير مع الضفة اليسرى لشط العرب وسبعة كيلومترات اخرى امام عبادان تنازلت عنها الحكومة العراقية لايران عام ١٩٣٧ بموجب معاهدة الحدود المعقودة بينهما ، تمر الحدود في هذه المنطقة في خط التالوك ثم تعود لتسير ثانية في الضفة

---

(٣١) من سجلات القصر الجمهوري ، ملف معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران الموقعة في ٤ تموز ١٩٣٧ .

اليسرى من شط العرب حتى التقائه في عرض البحر[٣٢] .

من هذا العرض السريع نستدل على ان الصراع العراقي ـ الايراني كان قائما ومستمرا ، وان ايران كانت دائما تطالب بحقوق على حساب المصالح العراقية وان الشعب العراقي كان دائما واقفا بالمرصاد بوجه الاطماع الايرانية وتوسعاتها على حساب الحدود العراقية ، وما آراء النواب المعارضين التي ذكرناها آنفا الا تعبير عن موقف شعبي مناهض لمعاهدة الحدود العراقية ـ الايرانية سنة ١٩٣٧ لما أعطاه العراق من تنازلات في حقوقه الوطنية بشط العرب ولقد قامت مظاهرات شعبية صاخبة صباح السادس من آذار من عام ١٩٣٨ في محاولة لاقتحام مجلس الامة العراقي ومنعه من ابرام معاهدة الحدود العراقية ـ الايرانية [٣٣] مما ادى الى تضعضع موقف الحكومة السياسي وكانت هذه المعاهدة أحد العوامل المهمة التي اسقطت وزارة جميل المدفعي لانها أقرت هذه المعاهدة[٣٤] . كما ان هذه المعاهدة جعلت اطماع ايران تتزايد ، واعتقدت بأنها من مما ان تحصل على امتيازات اكثر على حساب الحدود العراقية فيما لو سنحت لها ظروف مناسبة وهذا ما جعلها تطالب بألغاء معاهدة ١٩٣٧

---

(٣٢) الجمهورية العراقية ، تعليق على المزاعم والادعاءات الايرانية حول معاهدة الحدود العراقية الايرانية لعام ١٩٣٧ والوضع القانوني للحدود بين البلدين في شط العرب ، وزارة الخارجية ، بغداد ـ تموز ١٩٦٩ ، ص ٦ .

(٣٣) خالد العزي ، شط العرب في مجرى التاريخ والسياسة والقانون ، (بغداد ـ ١٩٧٣) ، ص ٩ .

(٣٤)

(I) From Bntish Embussy , Baghdad
Peterson to the Right Honourable
the Viscount Halifax In 27 December I938 , Telegram NO. 631
F0. 37I , 23200 , P.I55 , P.R.O . London . 66/69/38

، صلاح الدين الصباغ ، فرسان العروبة في العراق (الشباب العربي ـ ١٩٥٦) ص ٦٨ ، رجاء حسين الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ ـ ١٩٤١ ، ص ٢٠٣ .

في نيسان من عام ١٩٦٩ أي بعد عام من قيام ثورة ١٧ــ٣٠ تموز ١٩٦٨ في العراق وأعتقدت بأن هذه الظروف مشابهة لظروف حكومة انقلاب بكر صدقي في سنة ١٩٣٦ الا ان التفاف الشعب العراقي حول حكومته الوطنية وحزبه القائد حزب البعث العربي الاشتراكي جعل محاولات ايران تبؤ بالخيبة ويذكر الاستاذ طارق عزيز بهذا الصدد .. في نيسان ١٩٦٩ وبينما كانت الثورة في العراق في سنتها الاولى اعلن الشاه ومن جانب واحد الغاء معاهدة ١٩٣٧ التي كانت تنظم الحدود والعلاقات بين البلدين المتجاورين ولكي لاننسى وتختلط الاوراق فأن الشاه عندما الغى تلك المعاهدة قال انه أنما يصح وضعا فرض على ايران ايام الاستعمار البريطاني وانه أي الشاه ما دام قد تخلص من السيطرة الاستعمارية فأنه يلغي المعاهدة ويطالب بواقع جديد في الحدود وفي العلاقات(٣٥) .

ان موقف الشاه هذا جعله يمد زمرة البارزاني الذي يمثل التمرد الكردي بالشمال بالاموال والسلاح لتستمر في تمردها ضد الثورة ولاثارة الحرب الاهلية .

وتحت وطأة ظروف داخلية ودولية غير مواتية في مقدمتها الجيب العميل في شمال الوطن الذي يقوده البارزاني والذي كان الشاه الايراني يمده بالسلاح والاموال ليستمر في التمر ضد الثورة عقدت اتفاقية الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥(٣٦) التي عمدت ايران ايضا الى الغائها من طرف واحد

---

(٣٥) طارق عزيز ، لكي لاتختلط الاوراق وتتداخل الخنادق وتمر المؤامرة ، « بغداد ــ ١٩٨٠ » ، ص ٤٦ ــ ٤٧

(٣٦) وزارة الثقافة والاعلام ، دائرة الاعلام الداخلي ، السلسلة الاعلامية ــ ١٠٣ ــ ، لماذا الغيت اتفاقية الجزائر بين العراق وايران ، اعداد دائرة العلاقات الخارجية ، نص اتفاقية الجزائر والبروتوكولات الملحقة ، (بغداد ــ ١٩٨٠) ، ص ٥٣ــ٧٦ وسأرمزه لماذا الغيت اتفاقية الجزائر بين العراق وايران .
،مجلة افاق عربية ، ملحق آفاق عربية عن قادسية صدام ، (بغداد ــ ١٩٨٠) نص اتفاقية الجزائر وسأرمزه ملحق آفاق عربية .

فعندما تسلم الخميني الحكم في ايران صدرت تصريحات من بعض الدوائر الرسمية في ايران بأنها لا تعتبر نفسها ملزمة بأتفاقية الجزائر ، ففي ١٩ حزيران ١٩٧٩ صرح صادق طباطبائي المساعد السياسي لوزارة الداخلية الايرانين بأن ايران لم تنفذ اتفاقية الجزائر . وفي ١٥ أيلول ١٩٨٠ صرح الجنرال فلاحي مساعد رئيس اركان الجيش الايراني عبر شبكات التلفزيون الايرانية بأن أيران لاتعترف بأتفاقية الجزائر وبأن مناطق زين القوس وسيف سعد مناطق ايرانية وكذلك شط العرب واخر التصريحات كانت للرئيس بني صدر نفسه حيث اذاع راديو طهران في ١٩ أيلول ١٩٨٠ ان بني صدر قد ادلى الى وكالة الانباء الفرنسية بتصريح من جملة ما جاء فيه :

« على الصعيد السياسي لم تقم ايران بتنفيذ اتفاقية الجزائر الموقعة سنة ١٩٧٥ وان نظام الشاه نفسه لم ينفذها » وكل جهودنا المستمرة من خلال القنوات الدبلوماسية والسياسية لجعل ايران تلتزم بتلك الاتفاقات باءت بالفشل [٣٧] .

ثم قامت أيران بعملية انتهاك مستمرة للحدود العراقية[٣٨] وكماء جاء

(٣٧) وزارة الخارجية ، خطاب الدكتور سعدون حمادي وزير خارجية الجمهورية العراقية الذي القاه بتاريخ ٣ تشرين الاول ١٩٨٠ في الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين ، (بغداد ـ تشرين الثاني ـ ١٩٨٠). ص ١٧ .

(٣٨) لماذا الغيت اتفاقية الجزائر بين العراق وايران ، ص ٣٦ الاعتداءات والتجاوزات التي قامت بها الطائرات العسكرية الايرانية والقوات الايرانية على الحدود . اولا ـ قامت الطائرات العسكرية الايرانية بالاعتداء على حرمة الاجواء العراقية مخترقة الحدود وعلى ارتفاعات مختلفة في التواريخ التالية : ـ

١٩٧٩/٢/٢٣	١٩٧٩/٢/٢٤	١٩٧٩/٥/٣١
١٩٧٩/٦/٣	١٩٧٩/٦/١	١٩٧٩/٦/٩
١٩٧٩/٦/١٠	١٩٧٩/٦/١١	١٩٧٩/٦/١٢
١٩٧٩/٦/١٣	١٩٧٩/٦/١٤	١٩٧٩/٦/١٦

١٩٧٩/٨/١٦	١٩٧٩/٨/٣	١٩٧٩/٩/٤
١٩٧٩/٩/٧	١٩٧٩/١/٢٠	١٩٧٩/٩/٢٦
١٩٧٩/٩/٤	١٩٧٩/١/٢٥	١٩٧٩/٩/٢٦
١٩٧٩/٩/٢٨	١٩٧٩/١٠/١٠	١٩٧٩/١٠/٢
١٩٧٩/١٠/١	١٩٧٩/٩/٣٠	١٩٧٩/١٠/١١
١٩٧٩/١٠/١٣	١٩٧٩/١٠/١٥	١٩٧٩/١١/٥
١٩٧٩/١١/١٧	١٩٧٩/١٢/٢٣	١٩٧٩/١٢/١٩
١٩٧٩/١١/٢١	١٩٧٩/١٢/٥	١٩٧٩/١٢/٢٠
١٩٨٠/١/٥	١٩٨٠/١/٤	١٩٨٠/٢/٣
١٩٨٠/٢/١٦	١٩٨٠/٢/١٧	١٩٨٠/٢/٢١
١٩٨٠/٤/٧	١٩٨٠/٤/١١	١٩٨٠/٢/١٤
١٩٨٠/٤/٢٢	١٩٨٠/٤/٣٠	١٩٨٠/٥/١
١٩٨٠/٥/٤	١٩٨٠/٥/١	١٩٨٠/٥/٧
١٩٨٠/٥/١٢	١٩٨٠/٥/١٣	١٩٨٠/٥/٢٦

ثانيا : قامت القوات والمخافر الايرانية بالاعتداءات المتكررة على الاراضي العراقية وذلك بقصفها بالاسلحة المختلفة في الايام التالية : ـــ

١٩٧٩/٨/٢٦	١٩٧٩/٩/٧	١٩٧٩/٩/١٠	١٩٧٩/١٠/١٧	١٩٧٩/١٠/١٨
١٩٧٩/١٠/١٦	١٩٨٠/٤/١	١٩٨٠/٤/٥	١٩٨٠/٤/٦	١٩٨٠/٤/٨
١٩٨٠/٤/٩	١٩٨٠/٤/٢٠	١٩٨٠/٤/٢٠	١٩٨٠/١٠/٢١	١٩٨٠/٦/٣

ثالثا : قامت الجهات الايرانية بممارسة المضايقات واعتداءات على السفن والبواخر والزوارق العراقية . والاجنبية المارة في شط العرب في الايام والاشهر التالية سنة ١٩٧٩

٤/١٤	٥/٨	٥/٩	٥/٢٤	٥/٢٥
٥/٢١	٦/١١	٦/٢٥	٦/٢٦	٦/٢٩

، محمد أحمد حسن ، الاحزاب والحركات السياسية في ايران ١٩٥٠ ـــ ١٩٧٨ رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى الجامعة المستنصرية / حزيران ١٩٨٠ .

في خطاب وزير الخارجية الدكتور سعدون حمادي في الجمعية العامة للامم المتحدة « بلغت انتهاكات ايران للفترة من حزيران حتى أيلول ١٩٨٠ (١٨٧) انتهاكا واعتداءا عسكريا على الحدود العراقية وضد المدن الاهلة بالسكان والقرى والطرق والمخافر الحدودية واصبحت هذه الانتهاكات المسلحة نمطا يوميا لسلوك القوات المسلحة الايرانية »[٣٩] .

ازاء هذا الوضع صدر قرار مجلس قيادة الثورة بأعتبار اتفاقية الجزائر بين العراق وايران ملغاة بتاريخ ١٧ـ٩ـ١٩٨٠ واعادة السيادة الكاملة من الناحية القانونية والفعلية على شط العرب والتصرف وفقا لذلك[٤٠] .

ايران النفير العام واغلاق الاجواء الايرانية وقصف البواخر المدنية العراقية والاجنبية الداخلة والخارجة الى شط العرب وشنهم غارات مكثفة وواسعة على جيشنا البطل ـ مما يؤكد بأنهم وسعوا من دائرة الصراع العسكري وبلغوا بالحالة حد الحرب الشاملة ـ قرر مجلس قيادة الثورة بالايعاز الى قواتنا المسلحة للقيام بعمليات عسكرية ضد المعتدين بتأريخ ٢٢ أيلول ١٩٨٠[٤١] وقوبل هذا القرار الجرىء بتأييد الشعب العراقي كله وجيشه

---

(٣٩) الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، خطاب الدكتور سعدون حمادي وزير خارجية الجمهورية العراقية الذي القاه بتاريخ ١٥ تشرين الاول ١٩٨٠ في اجتماع مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، (بغداد ـ تشرين الثاني ـ ١٩٨٠) ، ص ٢٧ .

(٤٠) الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، صور مذكرات رسمية من وزارة خارجية الجمهورية العراقية حول نزاع الحدود العراقية الايرانية ، (بغداد ـ ١٩٨٠) ، ص ١٠٧ انظر صورة مذكرة وزارة الخارجية الهيئة وجميع الاتفاقيات والرسائل المتبادلة والمحاضر المشتركة المعقودة ، في الدبلوماسية المعتمدة لدى الجمهورية العراقية حول اعتبار اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ مع ايران ملغاة وعودة العراق الى ممارسة سيادته وحقوقه المشروعة في كامل اقليمه البري والنهري في شط العرب كما كان عليه الوضع قبل اذار ١٩٧٥ بتاريخ ٢١ـ٩ـ١٩٨٠ .

(٤١) ملحق افاق عربية ، نص قرار مجلس قيادة الثورة بالايعاز لقواتنا المسلحة للقيام بعمليات عسكرية ضد المعتدين المجوس بتوقيع رئيس مجلس قيادة الثورة . القائد العام للقوات المسلحة صدام حسين في ٢٢ ايلول ١٩٨٠ .

الباسل لاستعادة كافة حقوقه الوطنية وتسلم الجيش العراقي راية قادسية صدام حسين للدفاع عن حياض الوطن وساهم الشعب في هذه الحرب الشريفة في الجيش الشعبي او الدفاع الوطني وهكذا بدأت الانتصارات العظيمة تتوالى .

وتعتبر قادسية صدام حسين الخطوة الاولى لانتصارات الامة العربية المجيدة وحافز مهم لاستعادة الثقة في نفوس الشعب العربي بأمكانية الوقوف ضد الاطماع الاستعمارية بثبات . وكما قال السيد الرئيس القائد صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني « لقد أثبت العراق في علاقاته مع العالم أجمع انه يلتزم التزاما شريفا بكل تعهداته كما أثبت أيضا أنه لا يمكن ان يقبل أي شكل من اشكال التهديد والعدوان والانتهاك لسيادته وكرامته وان شعب العراق مستعد أتم استعداد لخوض كل المعارك الباسلة مهما غلت فيها التضحيات من اجل الحفاظ على الشرف والسيادة »(٤٢) .

---

(٤٢) ملحق افاق عربية ، النص الكامل لخطاب السيد الرئيس القائد صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني ١٧ـ٩ـ١٩٨٠ .

المصـــادر

سجلات المجلس الوطني :

١ــ محاضر مجلس النواب ، محضر الجلسة السابعة عشرة من الاجتماع الأعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٣٧ الذي عقد في ٦ آذار ١٩٣٨ .

٢ــ محاضر مجلس النواب ، محضر الجلسة الثانية والعشرين من الأجتماع غير الأعتيادي لمجلس النواب في ١ آب ١٩٣٨ .

٣ــ محاضر مجلس النواب ، محضر الجلسة الثانية من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤ لمجلس النواب المنعقد في ٣ كانون الثاني ١٩٣٥ .

٤ــ محاضر مجلس النواب ، محضر الجلسة الرابعة والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب المنعقد في ٢٣ شباط ١٩٣٦ .

٥ــ تقرير عن اعمال اللجان الدائمة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ المرفوع الى رئيس مجلس النواب برقم ٨١٠ وبتأريخ ٢٤ــ٥ــ١٩٣٨ .

سجلات القصر الجمهوري :

١ــ سجل خطب العرش ، نص خطاب الملك فيصل الاول في مجلس الاعيان في الاجتماع الاعتيادي الخامس في الجلسة المشتركة لمجلس الامة في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ .

٢ ــ ملف معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية أيران الموقعة في ٤ تموز ١٩٣٧ .

سجلات وزارة الدفاع :

١ــ دائرة الاركان الحربية ، ملخص الاستخبارات للنصف الاول لشهر أيار ١٩٣٨ ، موضوع السجل اخبار الحدود الايرانية .

٢ــ مديرية الدائرة القانونية ، القانون الاساسي العراقي وقانون تعديل القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥ ، مطبعة الحكومة (بغداد ــ ١٩٣٧) .

سجلات المركز الوطني لحفظ الوثائق :

١ــ سجلات المجلس الوطني لحفظ الوثائق ، تسلسل الملف ١٦٠٤ و ٠ ع ، رقم الوثيقة (١٣) ٠

٢ ــ تسلسل الملف ١٦٣٧ و ٠ ع ، رقم الوثيقة ١٣٧ ٠

٣ــ تسلسل الملف ١٦٣٨ و٠ع ،رقم الوثيقة ٥٥ ،رقم الوثيقة ١٢٩ ٠

منشورات وزارة الخارجية المطبوعة:

١ــ الجمهورية العراقية ، تعليق على المزاعم والادعاءات الايرانية حول معاهدة الحدود العراقية ــ الايرانية لعام ١٩٣٧ والوضع القانوني للحدود بين البلدين في شط العرب ، وزارة الخارجية ، (بغداد ــ تموز ــ ١٩٦٩) ٠

٢ــ وزارة الثقافة والاعلام ، دائرة الاعلام الداخلي ، السلسلة الاعلامية ــ ١٠٣ ــ لماذا الغيت اتفاقية الجزائر بين العراق وايران ، اعداد دائرة العلاقات الخارجية نص اتفاقية الجزائر والبروتوكولات الملحقة ، (بغداد ــ ١٩٨٠) ٠

٣ــ وزارة الخارجية ، خطاب الدكتور سعدون حمادي وزير خارجية الجمهورية العراقية الذي القاه بتأريخ ٣ تشرين الاول ١٩٨٠ في الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين (بغداد ــ تشرين الثاني ــ ١٩٨٠) ٠

٤ــ الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، خطاب الدكتور سعدون حمادي وزير خارجية الجمهورية العراقية الذي القاه بتأريخ ١٥ تشرين الاول ١٩٨٠ في أجتماع مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، (بغداد ــ ١٩٨٠) ٠

٥ــ الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، صور مذكرات رسمية من وزارة خارجية الجمهورية العراقية حول نزاع الحدود العراقية الايرانية ، وزارة الخارجية (بغداد ــ ١٩٨٠) ٠

الوثائـــق البريطانية غير المنشورة :

وثائق مركز حفظ الوثائق البريطانـــــي Puplic Record office London

(I) From Sir A . Clark Kerr , Bagdad , to Foreign office in 30 October I936 Telegram NO . 266 . F . O . 37I , 20013 , P.R.O. London .

(2) From British Embassy , Baghdad, Peterson to the Right Honourable the Viscount Halifax in 27 December I938, Telegram NO 631 / 66/ 69 / 38 ,

F.O. 37I , 23200 , P . R . O . London .

الرسائل العلمية غير المنشورة :

١ــ حسن جاسم محمد ، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ــ١٩٠٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى جامعة بغداد في آيار ١٩٧٥ •

٢ــ خاكي ، عادل أمين ، الجرف القاري العراقي في القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى جامعة بغداد في آذار ١٩٧٠ •

٣ــ السامرائي ، محمد أحمد حسن ، الأحزاب والحركات السياسية في أيران ١٩٥٠ــ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى الجامعة المستنصرية في حزيران ١٩٨٠ •

٤ــ السعدون ، خالدة رشيد ، تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وايران ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد في تشـــرين الثاني ١٩٧٠ •

الكتـــب :

١ــ الحلو ، علي نعمة ، المحمرة مدينة وأمارة عربية ،(بغداد ــ١٩٧٢) •

٢ــ الخطاب ، رجاء حسين حسني ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من سنة ١٩٢١ــ١٩٤١ ، (بغداد ــ١٩٧٩) •

٣ــ الصباغ ، صلاح الدين ، فرسان العروبة في العراق ، (الشـــباب العربي ــ ١٩٥٦) •